



العنف ضد المرأة في تركيا

أبريل ٢٠٢١

تحرير

أبو طالب فتوح

وحدة البحوث والدراسات بملتقى الحوار

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.



المقدمة .

المرأة والقانون في تركيا.

معدلات العنف ضد المرأة في تركيا .

اتفاقية اسطنبول لمكافحة العنف .

الانسحاب التركي من الاتفاقية .

تظاهرات نسائية في تركيا.

الخاتمة .

المراجع .

المقدمة .

يعتبر العنف ضد المرأة مشكلة واسعة الانتشار في تركيا ، حيث شهدت البلاد ارتفاعاً في معدل قتل الإناث خلال العام الماضي، وكانت تركيا أول دولة تصدق علي اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما – المعروفة باسم اتفاقية إسطنبول، كما أنها قد صادقت علي اتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة وهي تخضع بانتظام للتقييم من قبل لجنة سيداو (اللجنة المعنية بالقضاء علي التمييز ضد المرأة)، كما وقعت تركيا علي قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ بشأن النساء والسلام والأمن ، ولكن الغريب في الامر أن تركيا لاتحتفظ بإحصائيات رسمية عن قتل الإناث، وقد أظهرت بيانات منظمة الصحة العالمية أن ٣٨ في المائة من النساء في تركيا يتعرضن للعنف من شركائهن ، وهو وضع أبسط مايمكن وصفه بالمرزي.

وقد أعتبرت القوى الدينية المتشددة أن اتفاقية اسطنبول تشكل تهديداً للتقاليد والعادات التركية ، وتعرضت الاتفاقية للهجوم مراراً وتكراراً في العلن. على سبيل المثال ، في مايو من العام الماضي ، وصفت ممثلة المرأة في حزب السعادة الإسلامي المحافظ ، إبروأسلتورك ، الاتفاق في مقال صحفي بأنه "قنبلة تهدد الأسرة" ، بعد قرار الانسحاب من الاتفاقية ، صارت الحكومة تعرض حياة ملايين النساء للخطر من خلال الانسحاب من المعاهدة.

يقول المحافظون في تركيا إن الاتفاقية تقوض الهياكل الأسرية وتشجع على العنف. كما يعارضون مبدأ المساواة بين الجنسين في اتفاقية اسطنبول ويرون أنه يشجع على المثلية الجنسية ، بالنظر إلى مبدأ عدم التمييز على أساس التوجه الجنسي ، وقال منتقدو الانسحاب إنه سيعزز انتهاك تركيا لقيم الاتحاد الأوروبي الذي لا تزال مرشحة للانضمام إليه.

عدد الضحايا في عام ٢٠٢٠ مقلق للغاية ، ومن الواضح أن حوادث قتل النساء ستتكرر مع استمرار الحكومة في التملص من تنفيذ وتفعيل اتفاق اسطنبول الذي قامت به الحركات النسائية في تركيا ، وغالباً ما تشهد تركيا احتجاجات نسائية غاضبة ، تدعي مسئوليتها عن قتل نساء لصالح حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان ، لكن الشرطة تقابلهن بالعنف.

المرأة والقانون في تركيا

في أغسطس ٢٠١٢ ، تم إقرار القانون رقم (٦٢٨٤) بشأن حماية الأسرة ومنع العنف ضد النساء. وهو يعترف بجميع أشكال العنف ضد النساء ويحمي الضحايا الأساسيين والثانويين للعنف المنزلي (النساء والأطفال وافراد اسرة الناجين)، كما يوفر القانون إطاراً لتقديم الخدمات، مثل الملاجئ والمساعدات المالية وخدمات الارشاد النفسي والقانوني. علي الرغم من ذلك، ثمة نقص في القانون اذ انه لا يرصد أي عمل وقائي للعنف القائم علي النوع الاجتماعي، كما انه لا يضمن التطبيق الملأئم او الرصد، او معاقبة المرتكبين.

ان فاعلية القوانين التركية في معاقبة الجناة ضعيفة للغاية ، فقد تم الاعتراف بالعنف الجنسي في قانون العقوبات علي انه جريمة ترتكب ضد افراد بدلاً من اعتباره جريمة ضد المجتمع او الاسرة او الأداب العامة.



لقد تمت استشارة المنظمات غير الحكومية عبر مختلف مراحل صياغة القانون، غير انه لم يتم أخذ التوصيات بعين الاعتبار، وبما ان الدولة لا ترصد حالات العنف ضد النساء بالقدر الكافي، تحاول المنظمات غير الحكومية النسائية وبعض الاكاديميين والفنانين والمناصرين لقضية المرأة رصد هذه الظاهرة بأنفسهم، تم ايضاً تجريم الاتجار بالنساء لأغراض الاستغلال الجنسي أو العمل بموجب قانون العقوبات (المادة ٨٠)، بصيغته المعدلة في يونيو ٢٠٠٥ ليشمل الاتجار لغرض الدعارة"، إلا ان الإحصاءات تشير الي ان عدد عمليات الترحيل (حوالي ٢٠٠٠ سنوياً) الي البلدان المجاورة علي خلفية العمل في مجال الجنس بشكل "غير قانوني" او الإصابة بأمراض تنتقل عبر الاتصال الجنسي لم يتراجع منذ عام ٢٠٠٢.

ان تطبيق القانون رقم ٦٢٨٤ لحماية الاسرة ومنع العنف ضد النساء غير كاف، كما ان ثمة العديد من المشاكل التي لا تزال قائمة في أنظمة الدعم (الاجتماعي والنفسي والقانوني) المتاحة للناجين من العنف.

أجرت السلطات التركية في السنوات الأخيرة مسحين شاملين عن العنف المنزلي في تركيا، في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤، لدراسة مدي انتشار العنف وطريقة تطوره علي مر الزمن، فضلاً عن تصورات الرجال والنساء بشأن هذه الظاهرة وبشأن الاستجابة القضائية ونظام الحماية.

ووفقاً لتقارير المنظمات غير الحكومية، لقيت ٢٧ امرأة حتفها في عام ٢٠١٥ علي الرغم من تقدمهن بشكوي أو اصدار أمر بعدم تعرض المعتدين لهن.

وفقاً للمسح الذي أجري في عام ٢٠١٣، ٢٦% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاماً قد تزوجن وهن دون السن القانونية، كما أظهرت دراسة سابقة أجريت من قبل المعهد نفسه في عام ٢٠٠٨ أن نسبة القاصرات المتزوجات كانت ٢٩%. وذلك يدل على أنه لم يسجل أي تراجع ملحوظ في هذه الظاهرة، وتحظر الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، التي تعد تركيا من الدول الأطراف فيها، الزواج تحت سن الثامنة عشرة.

كما يحدد القانون المدني عاماً، غير أن ثمة العديد من الأحكام التي تسمح بالاستثناءات، وبالتالي، فتركيا تخلّ سن الزواج بـ ١٨ بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ودستورها وتمارس التمييز ضد الفتيات وتفشل في حمايتهن من الزواج القسري، وعلى الرغم من التجريم، لا يزال زواج القاصرات الديني (غير المسجل) شائعاً جداً ومقبولاً على نطاق واسع، لا سيما في المناطق الريفية الفقيرة حيث قد تبلغ نسبة الفتيات القاصرات المتزوجات ٥٠%.

تتعدد القوانين الخاصة بحماية المرأة، ولكن الواقع العملي على الأرض بالنسبة للمرأة التركية صعب للغاية، فالقوانين مجرد حبر على ورق

الجدير بالذكر أن تركيا تسعى لتمير قانون يتيح للمغتصب بالتزواج من ضحيته، والواضح إن اقرار هذا القانون أمراً خطيراً، يعد تقليلاً لمدى فداحته، فمع قيام الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بنقل هذه الرسالة، أصبحت فكرة إقرار المجتمع بأن حقوق المرأة لا تهم مسألة وقت فقط.

أن هذا القانون سيفرج عن العشرات من الرجال الذين تم الحكم عليهم باقتراف جرائم الاغتصاب، الذي يبلغ عددهم في الوقت الحالي حوالي ٤٠٠٠ بشرط ان يتم عقد الزواج من ضحيتهم، إنها خطوة كبيرة إلى الوراء بالنسبة لتركيا.

أن بالنظر إلى وجهات نظر أردوغان السياسية ككل ، أعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك سوى سبب واحد: فكرة أن الزواج والأطفال سيضع تركيا في طريقها لتصبح لاعباً رئيسياً في العالم ، حيث يعتبر أن "الدول القوية تأتي من عائلات قوية" ، ومع ذلك ، فإن إجبار الفتاة على الزواج من مغتصبها أمر غير مقبول في الثقافة التركية اليوم ، يعتبره الغالبية اعتداء جنسي ، وهناك غضب في تركيا بسبب عودة قانون "الزواج من المغتصب" ، في إشارة إلى المحاولة الثانية التي يسعى فيها الحزب الحاكم إلى تقديم اقتراح بقانون يمنح الحصانة للمغتصب إذا تزوج الضحية ، وهو الأمر الذي أثار حفيظة أحزاب المعارضة وجماعات حقوق المرأة لتوضيح أن هذا القانون مقنن بطريقة أو بأخرى ، بالنسبة لزواج الأطفال والاعتصاب في بلد ينص قانونه على أن السن القانوني للزواج هو ١٨ عامًا.

بينما يدافع حزب العدالة والتنمية الحاكم ، بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان ، عن مشروع القانون كما هو مفصل للتعامل مع مشكلة زواج الأطفال في تركيا

في جميع أنحاء تركيا ، يقف معارضو هذا القانون على أهبة الاستعداد للتظاهر والتنديد ، حيث لم يحدد البرلمان بعد موعدًا لعقد الجلسة الثانية لمناقشته ، أن هذا القانون هو محاولة لمحو الأدلة على تزايد العنف في تركيا ، ضد الفتيات والنساء .

معدلات العنف ضد المرأة في تركيا .

خلال الأشهر الماضية جدد المدافعون عن حقوق المرأة في تركيا دعوتهم ومطالبتهم من حكومة بلادهم لحماية المرأة من العنف الأسري ، حيث تُظهر آخر الإحصاءات أن إحداهن تُقتل كل يوم على أيدي الرجال ، خلال عام ٢٠٢٠ الماضي ، فالعنف ضد المرأة التركية وصل إلى أعلى المستويات" ، بعد مقتل ما لا يقل عن ٣٠٠ امرأة خلال عام ٢٠٢٠ ، وتم تسجيل ١٧١ حالة وفاة مشتبه بها خلال العام الماضي ، وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لقتل الإناث ، الأول هو الوصاية على الأسرة وعدم المساواة بين الجنسين ، والثاني التشدد الديني ، والثالث هو سياسة الحكومة التي تصنف النساء على أنهم من الدرجة الثانية. المواطنين."

"فالحكومة على سبيل المثال لا تصنف العنف ضد المرأة وقتلها على أنه انتهاك لحقوق الإنسان ، ولا تطبق القوانين المحلية أو الدولية التي تحمي المرأة ، مما يعكس رغبة الدولة في استمرار العنف ، خاصة أنها تحيز دائما على جانب الرجل ضد ضحيته."

من الواضح أن "السبب الأبرز لاستمرار قتل النساء هو عدم محاسبة القتلة بالشكل المطلوب" ، مؤكداً أن "القضاء التركي لا يجري تحقيقات جادة في مثل هذه الحوادث ، ونتيجة لذلك يفلت الجناة من العقاب ، ويتهم المدافعون عن حقوق المرأة التركية سلطات بلادهم بالتستر على مرتكبي هذه الجرائم والتهرب من تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية التي وقعتها أنقرة منذ سنوات ، ورغم لجوء تركيا إلى اتخاذ إجراءات صارمة لحماية المرأة ، تؤكد الجمعيات النسائية أن كل هذا "ظل حبراً على ورق" في عام ٢٠١٢ ، وسعت أنقرة قانون العنف الأسري ليشمل النساء غير المتزوجات بعد أن شمل النساء المؤهلات فقط ، لكن هذا القانون لم يطبق. أيضا.

عام ٢٠٢٠ ، أعلنت أنقرة عزمها الانسحاب من "معاهدة اسطنبول" ، وهي واحدة من عدد من الاتفاقيات الدولية التي قد تحمي الأتراك من العنف؛ أدى ذلك إلى خروج عدد كبير من النساء إلى الشوارع واحتجاجات غاضبة، وعلى إثر ذلك ، اعتقلت السلطات الأمنية العشرات من المشاركين فيها.



في الاونة الاخيرة يشهد المجتمع التركي تطور لظاهرة العنف ضد المرأة الذي تزايدت أرقامه خلال العقدين الأخيرين ليبلغ عدد القتلى بين النساء ٣٠٠ امرأة في العام ٢٠٢٠ مقابل ٢٢ في العام ٢٠٠٢، بحسب ما ورد في تقرير حكومي معارض

ويشير التقرير إلى أن عدد الضحايا تجاوز ٤٠٠ قتيل في العام ٢٠١٨ وبلغ ٤٧٤ قتيلاً في العام ٢٠١٩، وهذه الأرقام لا تأخذ في الاعتبار سوى الحالات التي سجلتها الشرطة، وبلغ إجمالي عدد المتوفيات بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٢٠ حوالي ٦٧٣٢ امرأة، يقول التقرير إنهن قُتلن على يد رجال مقربين منهن، بحيث كان الجاني إما زوجاً أو زوجاً سابقاً، أو حتى أختاً أو أباً للضحية؛ لعدم وجود الآليات المتاحة لحماية النساء المعنفات في تركيا من الملاحق، وعدم الاهتمام بشكاوى الضحايا، ورفض القضايا وعدم أخذها على محمل الجد، وتسهيل القضاة مع مرتكبي العنف الأسري.

اتفاقية اسطنبول لمكافحة العنف .

اتفاقية اسطنبول، وهي اتفاقية وضعها مجلس أوروبا لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري في عام ٢٠١١ في اسطنبول، تركيا كانت أول دولة تصدق على الاتفاقية، تليها ٢٧ دولة أوروبية أخرى، والاسم الرسمي للمعاهدة هو اتفاقية المجلس الأوروبي لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري، لكنها أصبحت تعرف لاحقاً باسم اتفاقية اسطنبول بعد اسم المدينة التي وقعت عليها في عام ٢٠١١.

تمت صياغة الاتفاقية من قبل مجلس أوروبا، وهو منظمة دولية تأسست بعد الحرب العالمية الثانية للدفاع عن حقوق الإنسان، ليس فقط بهدف إرساء الأسس القانونية التي تضمن معاقبة النساء المعتديات، ولكن أيضاً لمنع العنف من الحدوث والعمل على حماية ضحاياه.

وتهدف إلى إنشاء إطار قانوني لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي وختان الإناث. ومقاضاته والقضاء عليه وتعزيز المساواة.

تنص الاتفاقية على منع العنف وحماية الضحايا ووضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم من العقاب.

هذه الاتفاقية هي معاهدة ملزمة قانوناً أبرمها مجلس أوروبا، وتتعلق بالعنف الأسري وتسعى إلى منع إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب، وقعت عليها ٣٤ دولة أوروبية، ودخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠١٤. وتعرض الاتفاقية لانتقادات من النخبة في حزب العدالة والتنمية الحاكم، التي تعتبر الاتفاقية تهديداً للأسرة، لا سيما الأحكام المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة وتلك التي تنص على عدم التمييز ضد الأقليات الجنسية.



تتضمن الاتفاقية التزامات قانونية ، بما في ذلك الاستثمار في التعليم ، وجمع البيانات حول الجرائم المتعلقة بالنوع الاجتماعي ، وتقديم خدمات الدعم للضحايا. تم التوقيع على الاتفاقية من قبل ٤٥ دولة أوروبية ، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي كمنظمة.

يجادل المعارضون المحافظون بأن الاتفاقية تعزز حقوق وتعاليم المثلية الجنسية بما يتعارض مع ما يسمى بقيم الأسرة التقليدية ، بالإضافة إلى البعض الذي يشير إلى كيفية تعريف الاتفاقية لمفهوم الجندر كمجموعة موجهة اجتماعيًا ، ومع ذلك ، تُستخدم هذه المصطلحات المذكورة في الاتفاقية للإشارة إلى التأثير غير المناسب للعنف على المرأة ، فضلاً عن عدم المساواة المتأصل بين الرجل والمرأة. لكن من وجهة نظر بعض المتشددين ، فإن هذه التسميات تتجاوز الغرض منها ، على الرغم من المحاولات المتكررة من قبل مجلس أوروبا لدحض هذه المزاعم.

الاتفاقية ، بطرق مختلفة ، "أصبحت ضحية لمحاولات أكبر لتحقيق مكاسب سياسية من خلال تشويه صورة حقوق المرأة والمثليين جنسياً" ، وتحاول تركيا تشويه الاتفاقية وخلق حالة من الذعر حول فكرة أن العائلات والقيم والنظام الوطني تتعرض للهجوم ، في حين أن هذا كله بالطبع غير واقعي تمامًا".

الانسحاب التركي من الاتفاقية .

في الآونة الأخيرة ، بدأ أردوغان أكثر هشاشة من الناحية السياسية، رضى لمطالب المتشددين ، سواء داخل حزبه المحافظ أو في حزب السعادة الإسلامي المعارض ، لكسب دعمهم ، واعتبر الذين رفضوا الاتفاقية أنها تشجع الطلاق وتقوض القيم العائلية التقليدية. لقد رأوا أن المشكلة على وجه الخصوص هي أن الموقعين على الاتفاقية يجب أن يحموا الضحايا من التمييز بغض النظر عن ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية - أي أن قلقهم هو أن هذا البند المحدد قد يسمح بزواج المثليين.

كانت حجة المتحدث باسم الرئيس أردوغان ، ، أن الهدف الرئيسي لاتفاقية اسطنبول لحماية المرأة "اختطفته مجموعة من الأشخاص يحاولون التطبيع مع المثلية الجنسية" وأن هذا يتعارض مع القيم الاجتماعية والعائلية في تركيا..

لإسكات المنتقدين ، أعلن كبار أعضاء حزب العدالة والتنمية أنهم سيتعاملون مع قضايا العنف الأسري من خلال الإصلاح القضائي ، وأيضًا من خلال اتفاقية أنقرة ، التي ستستمد سلطتها من "العادات والتقاليد".

رداً على ذلك ، لجأت النساء في الدوائر الموالية للحكومة وأماكن أخرى إلى وسائل التواصل الاجتماعي لانتقاد مبررات "العادات والتقاليد" ، التي يرون أنها تصنف النساء على أنهن مواطنات من الدرجة الثانية.

يعد إلغاء الاتفاقية خيبة أمل كبيرة للعديد من النساء اللواتي توقعن أن يكون للقضاء والشرطة دور مهم في مكافحة العنف ضد المرأة والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية.



الرئيس أردوغان أشار إلى الإعلان عن تشكيل لجنة برلمانية مكلفة بمكافحة العنف ضد المرأة، إلا أن موقف أعضاء الحزب الإسلامي الحاكم المحافظ قد لا يتماشى مع مخاوف المنظمات غير الحكومية ، ومن بينها النائبة والمحامية هوليا عشي نرجس ، التي اعتبرت أن ظاهرة قتل الإناث في تركيا "مبالغ فيها و" لا علاقة له بالواقع "وأن حالات قتل الرجال أكبر بكثير من حالات القتل. نساء.

وأوضح بيان للرئاسة التركية ، الخطوة بشكل إجرائي ، أن المادة ٨٠ من اتفاقية المجلس الأوروبي بشأن وقف ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري تسمح لأطرافها بالانسحاب ، من خلال إبلاغ المجلس الأوروبي.

من الناحية الموضوعية ، انتقد البيان اتفاق اسطنبول ، قائلاً إنه كان يهدف في البداية إلى تشجيع تعزيز حقوق المرأة "لكن تم التلاعب به من قبل مجموعة تحاول تطبيع المثلية الجنسية بما يتعارض مع القيم الاجتماعية والعائلية في تركيا".

وشدد البيان على أن قرار تركيا الانسحاب من هذا الاتفاق يستند إلى السبب المذكور أعلاه.

قد يكون السبب الرئيسي لرفض الأتراك لاتفاقية اسطنبول هو ما ورد في البند التالي: "يجب أن يتم تفعيل أحكام هذه الاتفاقية من قبل الأطراف ، لا سيما من خلال تدابير تهدف إلى حماية حقوق الضحايا ، دون أي تمييز ، وخاصة التمييز على أساس الجنس أو الجنس أو العرق أو اللون. أو اللغة ، أو الدين ، أو الآراء السياسية ، أو الآراء الأخرى ، أو الأصول القومية أو الاجتماعية ، أو الانتماء إلى أقلية قومية ، أو الثروة ، أو المولد ، أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية ، أو العمر ، أو الحالة الصحية ، أو الإعاقة ، أو الحالة الاجتماعية ، أو حالة المهاجرين ، أو اللاجئين ، أو أي حالة أخرى."

تنص هذه الاتفاقية أيضاً على كلام أحزابها على أنها "تحرص على عدم اعتبار الثقافة أو العادات أو الدين أو التقاليد أو (الشرف) كمبرر لأعمال العنف التي يشملها نطاق تطبيق هذه الاتفاقية".

انسحبت تركيا من اتفاقية دولية تهدف إلى حماية المرأة من العنف ، على الرغم من دعوات النشطاء الذين يعتبرون هذه الاتفاقية هي السبيل لمكافحة العنف الأسري المتصاعد في تركيا. لا يوجد حتى الآن سبب معلن لهذا الانسحاب.

تظاهرات نسائية في تركيا.

عندما أصدر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قراراً بإلغاء تصديق تركيا على اتفاقية اسطنبول لحماية المرأة من العنف ، نزلت النساء إلى شوارع المدن التركية احتجاجاً على قراره، ويتوقع المزيد من التظاهرات ضد قرار الانسحاب من الاتفاق.

ومن بين الشعارات التي رددتها المتظاهرات: "اتفاقية إسطنبول تنقذ الأرواح"



وندد نشطاء مدافعون عن حقوق المرأة ومحامون وسياسيون معارضون بالمرسوم الذي صدر عن أردوغان، مصرين على أنه لا يمكن للرئيس إخراج تركيا، بشكل قانوني، من اتفاقية دولية كان قد صادق عليها البرلمان.

وتتعرض النساء على نحو يومي للقتل في تركيا، ويقول منتقدون إن هذه الخطوة تعرض حياة النساء لخطر أكبر، ووفقا لجمعية "سنوقف قتل الإناث" التركية، فقد قتلت ٣٠٠ امرأة على الأقل عام ٢٠٢٠، على يد شركائهن في معظم الحالات، كما عثر على ١٧١ جثة لنساء توفين في ظروف مريبة.

وكانت تركيا أول دولة تصادق على الاتفاقية بعد تصويت بالإجماع لصالحها في البرلمان عام ٢٠١٢، وحظيت الاتفاقية بدعم قوي من جمعية المرأة والديمقراطية، التي تشغل فيها ابنة الرئيس أردوغان منصب نائبة الرئيس، كما أن الرئيس أردوغان أشاد بالاتفاقية في فترة سابقة واستخدمها كدليل على أن تركيا رائدة في مجال المساواة بين الجنسين.

وأشار بيان حقوق الإنسان إلى وقوع (١٠١٥،٣٣٧) واقعة عنف ضد المرأة خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩، أسفرت عن مقتل ١،٨٩٠ امرأة، بالإضافة إلى وفاة ٩٤ امرأة في إطار نظام الحماية، بحسب بيانات من وزارة الخارجية. وزارة الشؤون الخارجية. وزارة الداخلية التركية، ورصدت منظمات المجتمع المدني ضعف عدد وفيات النساء نتيجة العنف الممارس ضدهن، حيث تم تسجيل ٢٢٤٨ حالة وفاة خلال نفس الفترة.

تشير معدلات العنف المرتفعة ضد المرأة في تركيا إلى أن جهود الحكومة للحد من هذه الظاهرة "تجميلية"، حيث تتعلق بتبني سياسات وقوانين، دون ممارسات حقيقية على الأرض للحد من هذه الظاهرة، فضلاً عن التغاضي عن معارضة ذلك. ظاهرة. الخطابات النسائية التي تكرس المزيد من العنف ضدهن.

أن وجود مجموعة قوانين لحماية المرأة من العنف الأسري لا يعني حمايتها إلا إذا كانت هناك ممارسات فعلية من قبل الحكومة التركية للحد من هذه الظاهرة، حيث يجب أن يتبع التغيير الرسمي مجموعة من السياسات الفعالة والقابلة للتطبيق، كما يتعرض عدد كبير من النساء في تركيا لعمليات منهجية من سوء المعاملة والاضطهاد، وخاصة نساء الأقليات والنساء الناشطات في مجال المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

خروج تركيا من اتفاقية اسطنبول، التي تمت صياغتها للتعامل مع العنف ضد النساء والفتيات، هي المرة الأولى التي تقر فيها دولة الانسحاب من اتفاقية أوروبية بعد المصادقة عليها.

الخاتمة .

رصدت إحدى منظمات حقوق الإنسان ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة في تركيا ، بسبب ممارسات نظام الرئيس رجب طيب أردوغان و "النظرة المتدنية" للمرأة ، وقد أدى تصاعد جرائم العنف ضد المرأة ، وخاصة العنف الأسري ، إلى تصاعد الخطاب الإعلامي السلبي للحكومة التركية تجاه المرأة ، وممارسات الأجهزة الأمنية والقضائية ، مما ساهم في تجاهل المشكلة وتفاقمها.

وساهم خطاب أردوغان عن المساواة ، الذي اعتبر فيه أن المرأة لا تتساوى مع الرجل ، في زيادة جرائم العنف ضد المرأة من خلال تعميق الصور النمطية السائدة ضد المرأة والتصوير السلبي لدورها في المجتمع.

أن تركيا تحتل المرتبة ١٣٠ من بين ١٥٣ دولة في مؤشر المساواة بين الجنسين لعام ٢٠٢٠ ، إلى جانب انخفاض معدلات الأجور ومعدلات التعليم مقارنة بالرجل ، الأمر الذي ساهم بشكل أساسي في زيادة معدلات العنف ضد المرأة.

هناك شعور بأن الرجل الذي يهيمن على تركيا منذ عام ٢٠٠٣ يسعى إلى ترسيخ قاعدة دعمه من المحافظين ؛ تشير استطلاعات الرأي إلى استياء الناخبين، ويعمل المدعي العام في تركيا أيضاً على حظر ثالث أكبر حزب في البلاد ، حزب الشعوب الديمقراطي ، يبدو أن المتشددون اكتسبوا نفوذاً أكبر داخل حزب العدالة والتنمية ، الذي يسعى إلى أن يصبح نشطاً قبل انتخابات عام ٢٠٢٣ ، وفي عصر فيروس كورونا والبطالة والهشاشة الاقتصادية ، تبدو كل هذه الحركات مرتبطة، لكن أردوغان ، وهو يحاول ترسيخ موقفه ، يبدو مغامراً في خطواته.

أن سياسات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان شجعت على العودة إلى الصورة التقليدية للمرأة في تركيا ، والتي تتعرض خلالها لجميع أنواع العنف طوال حياتها اليومية.

أن هناك قوانين لحماية المرأة في تركيا ، لكنها غالباً ما تفشل بسبب التطبيق العملي "المخزي".



المراجع .

جو حمورة: أوضاع المرأة التركية وجمعياتها، ٢٠١٦،

موقع دويتشه فيله : <https://www.dw.com/ar>

موقع بي بي سي عربية : <https://www.bbc.com/arabic/world-٥٦٤٦٨٧٧٥>

موقع منظمة الصحة العالمية : www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019

Emine Bozkurt, Gender equality and Turkey's 2023 Goals, Turkish Policy Quarterly, Vol. 12, No. 2, Summer 2013, p. 31.

Riada Ašimović Akyol, "Erdogan's Family Policy Conservative, But Not Islamist", Al-Monitor, September 27, 2013..